الجمود التنظيمي للإعلام الليبي في مرحلة التحول نحو الديمقراطية وانعكاس ذلك على أدائه

د.ابراهيم علي عمر علي

قسم الإعلام – كلية الفنون والإعلام – جامعة طرابلس – ليبيا

مقدمة

شهد الإعلام الليبي في فترة مابعد سقوط نظام القذافي تحولا كبيرا وشهد الفضاء الليبي ميلاد اعداد كبيرة من وسائل الاعلام المحلية الجديدة .لكن هذا العدد الكبير من القنوات الإعلامية والصحف تأسس في ظل ظروف تكاد تمثل حالة فريدة خاصة في المنطقة العربية . وهذه المرحلة التي يشهدها الاعلام الليبي منذ ثورة فبراير٢٠١١ وسقوط نظام القدافي الى اليوم هل يمكن ان نعتبرها مرحلة تحول نحو اعلام ديمقراطي ام هي مرحلة فراغ تشريعي وهيكلي للاعلام الليبي؟

هذه الدراسة تهدف الى رصد هذه التجربة وتفحصها وتحليل التداعيات التي نشأت عن عدم وجود جهة رقابية او رسمية مسئولة عن تنظيم الاعلام وانعكاس هذا الواقع بالذات على أهمية وسائل الاعلام الليبية في مجال الإخبار بالذات بالنسبة للجمهور الليبي.

مراحل تطور الإعلام الليبي:

بشكل عام يمكن تقسيم مراحل تطور الإعلام الليبي قبل ثورة فبراير الى مرحلتين:

- الأولى هي مرحلة تأسيس الدولة الليبية والتي ابتدأت في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ واستمرت حتى بداية حكم القذافي في سبتمبر ١٩٦٩.
- والثانية بدأت مع نهاية الحكم الملكي وبداية نظام القذافي وينتهي بقيام ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١

واتسمت المرحلة الأولى بصعوبات جمة في مجال الإعلام والاعتماد الكبير على المساعدات التقنية والفنية الخارجية وخاصة من امريكا التي اسهمت في بناء الإذاعة المسموعة الليبية. والراديو بالذات كان مصدر اعلامي مهم خلال تلك المرحلة نظرا لخصوصية هذه الوسيلة وانتشار الأمية وترامي اطراف ليبيا مما يجعل الاذاعة المسموعة هي الوسيلة الفعالة الوحيدة في تلك الحقبة خاصة في الخمسينيات.

اما المرحلة الثانية فقد اتصفت بالاستخدام الموجه للاعلام وركز نظام القذافي على استخدام الاعلام داخليا وخارجيا في الدعاية لأفكار القذافي بشكل اساسي والتي كان يعتقد بأن العالم سيتبناها وسيترك ماسواها من افكار.

اما من الناحية التنظيمية فقد شهد الاعلام الليبي اربعة مراحل اساسية وهذه المراحل هي:

- المرحلة الاولى هي المرحلة الممتدة من اعلان الاستقلال في ١٩٥١ وحتى انقلاب ٦٩ الذي قاده القذافي حيث تم الغاء الدستور وتعطيل التشريعات وقوانين الحقبة الملكية واعادة تنظيم الاعلام وفق بنية تشريعية وقانونية مختلفة .

- المرحلة الثانية هي المرحلة الممتدة منذ تولي القذافي الحكم في ليبيا وحتى سنة ١٩٧٧ وشهدت ليبيا في هذه الفترة صدور الكثير من التشريعات والقوانين شأنها شأن باقي الدول ونقصد هنا وجود مؤسسات اعلامية وهيكلة واضحة ولوزارة الاعلام اختصاص ادارة الاعلام والاشراف عليه وتنظيمه.

- المرحلة الثالثة تبدأ بعد ان اعلن القدافي عن تبني منهج سياسي جديد اسماه سلطة الشعب سنة ١٩٧٧ حيث شهد الاعلام الليبي من الناحيتين التنظيمية والتشريعية نقلة اخرى مختلفة اصبح نظريا يدار من قبل لجنة مختصة للاعلام

تعادل الوزارة بينما واقعيا لا تدير اللجنة الشعبية الاعلام فى كل من الاذاعة والتلفزيون بل تتبع القذافي مباشرة.وهي مرحلة لن ندخل في تفاصيلها لانها تجربة لاتصلح كنموذج من الناحية القانونية والتنظيمية او على الاقل لا تصلح نموذجا يحتذى في مرحلة التحول هذه ونكتفي باتخاذ المرحلة الاولى والثانية كتجارب يمكن الاستفادة منها.

- اما المرحلة الرابعة فهي مرحلة مابعد القذافي والتي ادار فيها المجلس الوطني الانتقالي البلاد وشهد فيها الاعلام الليبي واقعا فوضويا لدرجة كبيرة من الناحية التنظيمية .

أهم التشريعات الليبية المتعلقة بتنظيم الاعلام

اهم التشريعات المتعلقة بتنظيم الاعلام في المرحلة الثانية كان قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧١ لتنظيم وزارة الاعلام والقانون رقم ٧٦ لسنة ٧٢ بشأن تنظيم المطبوعات.

ونص قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧١ . في مادته ٤ على تبعية الاجهزة التالية لوزراة الاعلام ادارة الاذاعتين المرئية والمسموعة وادارة المطبوعات والنشر

ادارة المطابع الحكومية ادارة العلاقات العامة ادارة الانتاج السينمائي و ادارة التدريب على شئون الاعلام وشئون المسرح والفنون ادارة الفنون والاداب."[1]

"

وقد نصت المادة ٤ من قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم وزارة الاعلام على تبعية هذه الاجهزة لوزارة الاعلام كل من الهيئة العامة للاذاعة وهيئة المسرح والمؤسسة العامة للصحافة ومؤسسة الخيالة ووكالة الانباء. "[2]"

ورغم اجراء تعديلات كثيرة على نص القانون فيما يتعلق بالأجهزة التابعة لوزارة او امانة الاعلام في فترات لاحقة الا ان القانون ظل المرجعية التنظيمية لاختصاصات وزارة الاعلام حتى سقوط نظام القذافي في ٢٠١١.

وما يهمنا هنا هو ان وزارة الاعلام والقوانين المنظمة لعملها كانت صالحة على الاقل كمنطلق لتأسيس هيكلية جديدة للاعلام ووقد تم التغاضي عن كل هذه الاسس والتجارب دون تشكيل بديل جديد يسير وفق هيكل وبنية محددة.

وقد تصاعدت الدعوات الرافضة لعودة وزارة الاعلام بعد انتخاب حكومة انتقالية من قبل المؤتمر الوطني العام في اواخر ٢٠١٢ ولم يكن لهذه الدعوات

1

2

الرافضة أي حجج الا رفع شعارات الحرية ورفض التحكم والقمع وغيرها من الشعارات ولم يطرح المعترضون على تشكيل وزارة للاعلام أي بديل تنظيمي او صيغة عملية للاشراف على تنظيم الاعلام.

وبعد اقرار خلق وزارة للاعلام في المؤتمر الوطني كان هناك اعلام وقنوات اذاعية ومسموعة ومرئية

من الناحية التنظيمية فقانون المطبوعات رقم ٧٦ لسنة ٧٢ هو القانون الأساسي الذي ينظم الاعلام الليبي وقد اخذت اغلب نصوصه من قانون المطبوعات رقم ١١ لسنة ٥٩ ورغم ان نظام القذافي قد عطل الاخذ بقانون ٧٦ باعتباره ينص على الاعلام الخاص وحق الافراد في اصدار المطبوعات الا ان القانون ظل القانون الوحيد الذي ينظم الاعلام الليبي ولم يتم الغاء هذا القانون حتى الآن مما يعني انه نظريا على الأقل مازال ساري المفعول."[٣]

والواقع ان قانون المطبوعات رقم ٧٦ لسنة ٧٢ اشترط في المادة ٤ ان يكون للمطبوعة عدد كاف من المحررين والفنيين المتفرغين يتناسب مع حجم المطبوعة وحددت المادة ٥ شروط لصاحب المطبوعة وفى المادة ٦ الفقرة ب

تحددت شروط رئيس التحرير فى ضرورة الحصول على المؤهل الجامعي وخبرة ٥ سنوات في الصحافة وشرط عدم الجمع بين الصحافة واي مهنة اخرى."[٤]

وهذا القانون لم يعرف الصحفي ولم يضع معايير تحدد شروط ممارسة العمل الصحفي. وهو ماخلق مشكل في شروط اهلية العضوية لنقابة الصحفيين والإعلاميين باعتبار انه لا يوجد نص دقيق يعرف اصحاب المهنة وبالتالي شروط عضوية نقابة الإعلاميين والتي احتاجت لمثل هذا النص بعد ثورة فبراير لااعادة بناء نفسها.

ونجد مثلا ان قانون المطبوعات اللبناني لعام ١٩٦٢ في مادته العاشرة مثلا يعرف الصحفي بانه كل من اتخذ الصحافة مهنة ومورد رزق ويضع القانون جملة من المعايير والشروط التي يجب ان تتوفر في الصحفي.

وهذا الجانب مفقود تماما في القانون الليبي مما جعل عضوية نقابة الاعلاميين الليبيين لا تستند الى معايير قانونية ومهنية محددة. وكان من نتائج ذلك ان المجلس الوطني الانتقالي تبنى الدعوة لعقد ملتقى الإعلاميين الليبين

4

لتشكيل نقابة والاسهام في ادارة الاعلام الليبي فنتج عن غياب وجود ضوابط قانونية لمهنة تحصر الاعلاميين تشكيل مجلسين للاعلام وكلاهما يدعي المشروعية وينفيها عن الآخر.

والواقع انه كانت الفرصة مواتية للمجلس الوطني الانتقالي ليعيد ترتيب وتنظيم الاعلام وفقا لمنهج عصري ويأخذ بعين الاعتبار تجارب الاخرين ويستفيد من النصوص القانونية الليبية التي اشرنا اليها لكن المجلس الانتقالي انطلق في اتجاه اخر واصدر عددا من القرارات ساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في استمرار حالة فوضى الاعلام.

فقد اصدر المجلس الوطني الانتقالي قراره رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٢ بتشكيل المجلس الاعلى للإعلام ونصت المادة الاولى على انه يتكون من رئيس و ١٥ عشر عضوا وحددت المادة الثانية اختصاصات المجلس والذي من بينها منح التراخيص فيما نصت المادة الثالثة على ايلولة كل من المؤسسة العامة

للصحافة ومؤسسة الاذعة المسموعة والمرئية اداريا وماليا للمجلس الاعلى للاعلام.."[5]

وبالتالي فقد اصبح هذا الكيان الجديد مسئول عن منح التراخيص والمتابعة وادارة الاعلام الحكومي غير ان ذلك لم يتم واقعيا حيث ظهرت للوجود قنوات اذاعية مسموعة ومرئية وافتتحت الكثير من الفضائيات الاجنبية مكاتب لها بليبيا دون علم المجلس الاعلاى للاعلام. وتمت الدعوة لاحقا لعقد ملتقى للإعلاميين بدون أي ضوابط قانونية تحدد المقصود بالإعلاميين وانتخب الحضور مجلسا جديدا للاعلام وقد اصدر المجلس الوطني الانتقالي بناء على ذلك قراراً جديداً رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٢ يعدل فيه القرار السابق في مادته الاولى لتمكين الكيان المنتخب من تولي مهام المجلس الاعلى للاعلام وهو ايضا كيان لم يستطع فعليا ممارسة أي دور فعلي فعلاوة على انه لم يتم الاعتراف به في الوسط الاعلامي والثقافي فقد ولد ككيان في اخر ايام المجلس الوطني الانتقالي ودخلت ليبيا مرحلة تشكيل المؤتمر الوطني المنتخب والحكومة الانتقالية.وخلال فترة المجلس الوطني الانتقالي وحتى تشكيل وزارة الإعلام ظهر عدد من القنوات الفضائية والمسموعة يمكن تصنيفها كالتالي:

5

قنوات خاصة يملكها ويمولها رجال اعمال كما هو الحال في قناة ليبيا تي في وليبيا الحرة وقناة العاصمة وعدد كبير من قنوات الراديو مثل قناة ليبيا اف ام والجوهرة .

قنوات ذات طابع مناقي او جهوي ويفترض ان تمولها وتشرف عليه المجالس المحلية.

قنوات الدولة

ولا يجب ان ننسى ان هناك العديد من قنوات الراديو بالذات التي افتتحت قنواتها على موجات الاف ام في ليبيا ومنها قنوات دينية واخبارية.مثل قناة الايمان وقناة الان اف ام وقناة الب بي سي.

التجربة اللبنانية في تنظيم الاعلام كنموذج للتطبيق:

واذا كان لابد من الإشارة هنا الى مرحلة اخرى فستكون المرحلة الخامسة التي سيتشهد اصدار تشريعات تنظيمية جديدة وترسي قواعد محددة يمكن للإعلام الليبي ان يسير وفقها وتضمن بالتأكيد الاستقلالية والحرية لوسائل الاعلام وهي المرحلة التي ينبغي لها ان تأخذ بعين الاعتبار التجارب السابقة في ليبيا وخاصة المرحلة الاولى والثانية كما يجب ان تنظر الى التجربة اللبنانية في هذا

الشأن نظرة متمعنة لأكثر من سبب اولها ان لبنان بلد يتسم بالتعددية الطائفية وهو مايعني ان تأخذ التشريعات والقوانين هذه الحقيقة بعين الاعتبار وتتضمن حق الاختلاف والتنوع وهو حق طبيعي ومطلب مشروع في اي مجتمع بغض النظر عن طبيعة تكوينه الديني او الاثني. كما ان التجربة اللبنانية ايضا مفيدة لليبيا باعتبار ان مؤسسات الدولة غابت لسنوات طويلة وسادت فيها الطائفية وحكم المليشيات وحين ارادت الدولة اللبنانية فرض هيبتها وجدت واقعا امامها شكلت الفوضى لاعلامية او مايمكن ان نسميه بالعشوائيات الاعلامية وهو احد اهم التحديات وهذا الى حد كبير هو حال الاعلام الليبي .

وقد انتشرت في الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩١ محطات الاذاعة المتمردة او السرية بحيث بلغت نسبا لا تصدق في بلد بحجم لبنان. وكان العديد من هذه المحطات ناطقا رسميا باسم الحزب او الفصيلة او المجموعة الدينية التي تمولها او تدعمها. واجتذبت شريحة ضيقة من السكان واقتصر معظم مشاهديها على المؤيدين للايدولوجيا نفسها او بكل بساطة المنتمين إلى الطائفة نفسها أو إلى المجموعة الدينية نفسها".[٦]"

6

وبعد توقيع اتفاق الطائف في ١٩٨٩ فأن تنظيم الاعلام في لبنان شكل اول التحديات التي كان على لبنان التعامل معها وكان تفكيك المحطات غير الشرعية خطوة موازية ولا تقل خطورة عن تفكيك سلاح المليشيات.

وكان التحدي امام الدولة اللبنانية كبيرا حيث فشلت عدة محاولات لاقرار قانون للارسال الاذاعي في الفترة مابين ١٩٨٩ و ١٩٩٤. "[٧]"

وسعى البرلمان اللبناني بشكل حثيث لتنظيم الاعلام الى ان تمكن من اصدار القانون رقم ٣٨٢ لسنة ٩٤ والذي اعتبر خطوة متقدمة ونصر سياسي كبير للدولة اللبنانية ."[٨]"

ونجد ان الحالة اللبنانية حيث سعت الدولة اللبنانية مشابهة الى حد بعيد الحالة الليبية حيث سعت الدولة اللبنانية الى تنظيم الاعلام بعد مؤتمر الطائف سنة ١٩٨٩ وانتهاء الحرب الاهلية اللبنانية وصدر القانون رقم ٣٨٢ لسنة ٩٤ لتنظيم البث الاذاعي والتلفزيزني والذي يعد من اهم التجارب العربية في هذا المجال. و وبنظرة سريعة على قانون البث الاذاعي والتلفزيوني المشار اليه نرى ان القانون في مادته الثامنة ينص على ان تنشأ هيئة فنية، تدعى هيئة

7
8

تنظيم البث التلفزيوني والاذاعي بالتنسيق مع وزير الاعلام والمجلس الوطني للاعلام المرئى والمسموع وتتألف من:

- مدير عام الاستثمار في وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- مدير عام الاعلام
- ممثل عن وزارة الدفاع الوطني.
- اربعة من مهندسي الاتصالات من اصحاب الخبرة يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري الاعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- ممثلين تقنيين اثنين عن المؤسسات الاذاعية والتلفزيونية المرخصة.

تتولى هذه الهيئة دراسة كل ما يتعلق بالجانب الفني لعمليات البث التلفزيوني والاذاعي وتقدم الاقتراحات اللازمة بهذا الصدد لوزير الاعلام والمجلس الوطني للأعلام المرئي والمسموع.

وكان بامكان الجهات المختصة في ليبيا الاستعانة بهذه التجربة التنظيمية وهي صيغة تحقق درجة عالية من الحرفية و التوازن بين مؤسسات الدولة .

ثم تلى ذلك صدور القانون ٥٣١ لسنة ١٩٩٦ والذي ينص في مادته الثالثة على الكثير من الشروط اهمها هنا فقرة (ز) والتي تنص على ضرورة حصول المؤسسة الإعلامية على موافقة وزير الإعلام."[٩]

<u>اختلاف الواقع الليبي :</u>

وحتى الان لاتوجد هيئة مسئولة عن تنظيم البث المرئي والمسموع والاشراف عليه وهذا الفراغ استغلته القنوات الاذاعية والتلفزية القائمة حاليا وظهرت للوجود كواقع جديد للمشهد الاعلامي الليبي وقد تبنى اكثر هذه القنوات الاتجاه الرافض لتنظيم الاعلام ووتكوين وزارة تتولى مهام الاشراف والتنظيم لهذا القطاع .وبغض النظر عن الجدل حول ضرورة وجود او عدم وجود وزارة للاعلام فان جهة مخولة يجب ان تتولى مهام تنظيم البث الاذاعي والمرئي.

وفي كل دول العالم يمكن حصر المهام المناطة لهيئات البث كما يلى :

مهام تنظيمية مثل منح التراخيص ووضع المعايير والشروط للبرامج وشروط والالتزامات التي يجب التقيد بها.

9

الرقابة وفرض العقوبات اما المهام الإدارية فتشمل تعيين الكوادر وأجهزة الإدارة أيضا و تحديد ترددات البث المستخدمة". "[١٠]"

كما يمكن ان تتعدد مهام الهيئات المنظمة وفقا لاختلاف وتنوع التصنيفات ونوع الخاضعين للتنظيم. بمعنى محطات ارضية او قومية او محلية بث ارضي او فضائي محطات عامة او خاصة."[١١]"

وقد شهدت الفترة منذ تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في فبراير ٢٠١١ وحتى تسليمه للسلطة للمؤتمر الوطني المنتخب في اغسطس ٢٠١٢ ظهور العشرات من القنوات الفضائية الخاصة والجهوية وعشرات من الصحف والمطبوعات دون وجود أي جسم ينظم هذا النتاج.ورغم تسمية المؤتمر الوطني المنتخب لمنصب وزير الاعلام في فبراير ٢٠١٣ فان الدولة مازالت غائبة وستكون مشكلة تنظيم الاعلام من التحديات الكبيرة إمامها خاصة وان هناك وضع قائم فحواه وجود عدد كبير من القنوات التلفزية والاذاعية وعشرات الصحف التى لايخضع الكثير منها لأي لمعايير المهن الصحفية.

وبالمقارنة بين ليبيا قبل ثورة فبراير وبعدها فانه حين قامت ثورة فبراير في ٢٠١١/ كانت هناك ٥ قنوات تلفزية واربعة قنوات مسموعة بالاضافة الى عدد

آخر من الإذاعات المحلية التي تديرها المناطق.اما الصحف فقد كانت هناك ٣٧ صحيفة و ٣٤ مجلة."[١٢]"

وكانت الإذاعات المرئية والمسموعة تتبع كلها الدولة وتدار وتمول عبر مؤسسة تعرف بهيئة إذاعات الجماهيرية.

ثم شهد الإعلام الليبي تغييرا تاما بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ وانهيار النظام السابق. وهذا التغيير لم يكن وفق خطة مدروسة و انما هو بنية جديدة أفرزتها الظروف التي تلت انهيار البنية السابقة التي كانت فيها الدولة تحتكر الاعلام وكانت انتقاله الى البنية الجديدة غير محددة الملامح والخطاب. وشهدت فترة مابعد فبراير ٢٠١١ ازدياد عدد القنوات الليبية المرئية والمسموعة وعدد عناوين الصحف.

وحسب بيانات موقع نايلسات في نوفمبر ٢٠١٢ بلغ عدد القنوات الفضائية الليبية على القمر الصناعي عرب سات ٤٠ قناة مرئية ومسموعة."[١٣]"

اما اعداد الصحف فقد أظهرت احصائية صادرة عن هيئة تشجيع الصحافة ان عدد الصحف بلغ ٩٢ صحيفة يومية وأسبوعية في ديسمبر ٢٠١٢. "[١٤]"

والواقع انه حين تولى المجلس الانتقالي السلطة واصدر البيان الدستوري الذي لم يحدد ملامح الدولة بشكل دقيق بل تركها للمؤتمر الوطني المنتخب الذي استلم السلطة رسميا في اغسطس ٢٠١٢ فانه كان يفترض ان يتم وضع بعض الملامح العامة للشكل العام وتفعيل القوانين السابقة او اعادة صياغة قانون للاعلام في ليبيا كي يخضع الاعلام الليبي لهيكلية تنظيمية واضحة ويسهم الاعلام الليبي بالتالي في مرحلة التحول نحو الديمقراطية والتي يكون فيها للاعلام اتجاه ووظائف محددة.

وقد حدد (Michael Gurevitch &Jay G.Blumler,1990)وظائف الإعلام في المنظومة السياسية الديمقراطية حيث :

- مراقب البيئة الاجتماعية السياسية socio-political environment ومتابعة التطورات التي قد تؤثر سلبا او إيجابا في رفاه الافراد.
- تبني الحوار بين الاتجاهات والآراء المختلفة وبين اصحاب القراروايضا وبينها وبين الجمهور
- اداة لإخضاع المسئولين للمحاسبة في كيفية استخدامهم للسلطة
- محفز للجمهور للتعلم والاختيار والمشاركة بدلا من متابعة ونقد العملية السياسية وحسب.

- اداة رفض للجهود التي تفرضها أي قوة من خارج الاعلام لكبح استقلاليته والقدرة على خدمة الجمهور." [١٥] "

لكن هذه الاهداف لا تتحقق بسهولة وهناك عدد من الحواجز التي قد تحول دون انجازها كما يرى الباحثان واهمها هنا هو

"ان وسائل الاعلام يمكنها خدمة القيم الديمقراطية فقط في حالة تماشيها مع المناخ السياسي و الاجتماعي والاقتصادي الذي تعمل فيه وسائل الاعلام"[١٦]"

لكن واقع الاعلام الليبي في هذه المرحلة شهد الغاء هياكل الدولة وعدم التقيد بالتشريعات القديمة وعدم اصدار تشريعات جديدة الامر الذي خلق حالة من فقدان تحديد الاتجاه والملامح. وظهرت الى الساحة اعداد هائلة من وسائل الاعلام دون وجود أي ضوابط واضحة وهي حالة اشبه بالبناء العشوائي .

<u>الإعلام الليبي و سؤال الكم والكيف.</u>

رغم هذا العدد الكبير من وسائل الاعلام المحلية فانه لم يكن فاعلا في اغلب الاحيان في تغطية الاخبار و إشباع حاجة المتلقي الليبي من الاخبار المحلية بشكل خاص كما اظهرت دراسة اجراها الباحث حول متابعة الوسط الطلابي للاخبار عبر وسائل الاعلام الليبية. فقد شهدت ليبيا في فترة مابعد الثورة

عشرات الأحداث المهمة والخطيرة احيانا سواء المتعلقة بالشأن السياسي او تلك التي اخذت ابعاد حربية ودموية وكان الملاحظ هو غياب وسائل الاعلام المحلية في اغلب هذه الإحداث. ومن هنا فقد كانت هناك حاجة ماسة لتغطية ومتابعة الاحداث التي شهدتها ليبيا في مرحلة حرجة من تاريخها وقد كانت هناك حاجة ماسة لدى الجمهور الليبي لقنوات اخبارية محايدة وموثوقة للوقوف على خلفيات وتداعيات كافة الاحداث ومتابعة الملفات السياسية والاقتصادية المختلفة. وقد اجرى الباحث دراسة ميدانية اتبع فيها الباحث اسلوب العينة العمدية وتم اختيار كليتي القانون والاقتصاد بجامعة طرابلس كحالة دراسية. وتكونت العينة من ١٥٠ مفردة وتم استبعاد ٩ لنقص الإجابات و١٠ استمارات لم ترجع واعتبرت العينة من ١٣١ مفردة."[١٧]"

وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج يوجزها الباحث فيما يلي:

وقد اظهرت الدراسة ان ان ستة قنوات فقط حظيت بمتابعة جيدة وهذه القنوات هي:

١- قناة ليبيا الوطنية وهي القناة الحكومية الرئيسية وحلت محل قناة الجماهيرية سابقا وقد انطلقت رسميا في يناير ٢٠١٢ وقد اظهرت نتائج

الدراسة الى ان نسبة ٥٩% من افراد العينة يتابعون الاخبار المحلية عبر القناة

٢- قناة العاصمة وهي قناة خاصة يملكها أحد رجال الاعمال وتأسست في طرابلس في أواخر ٢٠١١.وقد اظهرت نتائج الدراسة الى ان نسبة ٤٥% من افراد العينة يتابعون الاخبار المحلية عبر القناة.

٣- قناة ليبيا الاحرار وهي القناة التي لعبت دور اساسي في مواجهة اعلام القذافي وانطلقت هذه القناة من قطر في مارس ٢٠١١ وهي قناة تعمل بكوادر ليبية لكنها قطرية المنشأ والتمويل ومازالت تعمل في قطر حتى الآن. وقد اظهرت نتائج الدراسة ان نسبة٤٣,٥% من افراد العينة يتابعون الاخبار المحلية عبر القناة.

٤- قناة ليبيا الحرة اسسها في بدايات الثورة شباب متحمس عبر الانترنت لتبث من بنغازي في فبراير ٢٠١١ غير انها لم تصل للدرجة الاحترافية الا بعد سقوط نظام القذافي في اواخر ٢٠١١ وهي قناة عمومية تبث من بنغازي من مقر فرع الاذاعة الليبية بنغازي. وقد اظهرت نتائج الدراسة الى ان نسبة ٢٧% من افراد العينة يتابعون الاخبار المحلية عبر القناة.

٥- قناة ليبيا تي في وهي قناة خاصة يملكها ويمولها رأس المال الخاص وانطلقت من مصر في سبتمبر ٢٠١١ من القاهرة وقد اظهرت نتائج الدراسة الى ان نسبة ١٤% من افراد العينة يتابعون الاخبار المحلية عبر القناة

٦- قناة ليبيا اولا وهي قناة خاصة مملوكة لاحد رجال الاعمال ايضاً وانطلقت في يوليو ٢٠١١ من مصر. وقد اظهرت نتائج الدراسة الى ان نسبة ١٢% من افراد العينة يتابعون الأخبار المحلية عبر القناة

وتبث كل القنوات الفضائية ٢٤ ساعة يوميا.مع اعادة لبعض البرامج في الفترة الصباحية..وتركز اغلب هذه القنوات على الفترة المسائية في برامجها المباشرة والإخبار لأنها فترة الذروة في المشاهدة وتمتد عادة من السادسة مساء وحتى منتصف الليل.

ورغم وجود عدد كبير من القنوات التلفزية المسموعة فان عدد ٦ قنوات مرئية فقط بينها قناة حكومية واحدة حقق نسبة متابعة مرتفعة وعدد ٣ قنوات مسموعة حققت نسبة متابعة مرتفعة كلها قنوات خاصة.

وقد اظهرت الدراسة ان نسبة عالية من افراد العينة تعتمد على التلفزيون في متابعة الاخبار المحلية بلغت ٨٤,٧% من مجموع افراد العينة. وهذه نتيجة طبيعية نظرا للعدد الهائل من القنوات التلفزيونية الليبية ولاهمية التلفزيون كوسيلة اخبارية.

كما اظهرت النتائج ارتفاع نسبة الذين يعتمدون على الانترنت في متابعة الاخبار المحلية حيث بلغت نسبتهم ٦٢,٢% وهو يعود الى قدرة هذه الفئة بالذات على استخدام الانترنت باعتبار ان شريحة الطلاب هي شريحة متعلمة ومؤهلة اكثر من غيرها لاستخدام الانترنت. كما ان الانترنت فضاء يسمح بالحوار والتفاعل والتعليق وتعدد وجهات النظ وتعدد القراءات المختلفة للإحداث وهذا يتماشى مع حاجات وطبيعة شريحة الطلاب.

وفي المقابل اظهرت الدراسة تدني نسبة اعتماد الطلاب على الصحف ومتابعتهم للاخبار حيث لم تتجاوز نسبتهم ٥,٣% من مجموع افراد العينة وهذا بسبب عوامل كثيرة حيث تعاني الصحف الليبية من مشكلات في الطباعة وتأخر في الصدور وعدم انتظام اغلب الصحف كما تعاني من مشكلة التوزيع حيث لا تكاد توزع الصحافة الليبية خارج المدن الثلاث الكبرى وهي طرابلس

وبنغازي وسبها. وهذه الأسباب قللت من اهمية الصحافة كمصدر للاخبار يواكب سرعة الاحداث بالمقارنة مع التلفزيون والراديو والانترنت.

ومن النتائج ايضا تبين أن نسبة عالية من افراد العينة يعتمدون على مواقع الفيس بوك في متابعة الاخبار حيث بلغت نسبتهم ٥٠% كما ان الفيس بوك كان مع غيره من مواقع الانترنت الاخرى مصدراً للمعلومات حيث بلغت النسبة مايقارب ١٤% فيما سجل موقع العربية نت والجزيرة نت نسبة ضئيلة بلغت مايقارب من ٤% بين افراد العينة ويعود الامر الى ان هذه المواقع لاتشير الى كل الاخبار المتعلقة بالشأن الليبي مما يجعل الصفحات الاخرى المحلية اكثر اهمية بالنسبة لافراد العينة.

اما فيما يتعلق بالاخبار الطارئة او العاجلة والمصادر التي يلجاء اليها الطلاب ويرون انها انسب وسيلة لمتابعة تلك الاخبار العاجلة او الطارئة فقد اظهرت الدراسة كما هو مبين في الجدول جملة من النتائج والمؤشرات.

جدول يوضح المصادر التي يلجأ إليها افراد العينة في متابعة الاخبار الطارئة

مصدر الاخبار	التكرار	النسبة%
التلفزيون والصحف والراديو	1	%.8
التلفزيون والانترنت	33	%25.2
الاتصال الشخصي والانترنت والتلفزيون	٦	%٤,٦
التلفزيون فقط	33	%25.2
التلفزيون والاتصال الشخصي والراديو والانترنت	6	%4.6
التلفزيون والرديو والانترنت	8	%6.1
الانترنت فقط	14	%10.7
الراديو والتلفزيون والصحف والانترنت	٣	%٢,٣
الصحف والتلفزيون	3	%2.3
الاتصال الشخصي والتلفزيون	8	%6.1
الاتصال الشخصي	٥	%٣,٨

%3.8	5	الانترنت والاتصال الشخصي
%4.6	٦	التلفزيون والراديو
%100.0	131	Total

يوضح الجدول السابق مسألة مهمة وهي الخيارات او المصادر التي يلجأ اليها افراد العينة حين تكون هناك حاجة ملحة لذلك أي احداث طارئة ومستعجلة. وقد أظهرت الدراسة ان افراد العينة يلجاءون الى التلفزيون والانترنت بشكل اساسي.

حيث يبين الجدول ان نسبة ٢٥% تلجأ للتلفزيون فقط كمصدر لمتابعة الاخبار الطارئة ونفس النسبة لمن يلجأ للتلفزيون والانترنت معا كاول خيار لمتابعة الاخبار الطارئة تتعلق بالشأن المحلي. في حين ان نسبة ١١% تلجاء للانترنت فقط في مثل هذه الحالة.كما تلجأ نسبة ٦% من افراد العينة الى الاتصال الشخصي والتلفزيون كمصدر للأخبار الطارئة. كما يبدو من خلال الجدول السابق ان الاتصال الشخصي كان وسيلة يتكرر استخدامها والاعتماد عليها الى جانب المصادر الاخرى.

وهذا يعود لطبيعة المجتمع الليبي قليل السكان والمترابط اجتماعيا من ناحية والى درجة من عدم الثقة في كل مايتم تناوله في نشرات الاخبار من ناحية اخرى فيستعين المتلقي بعلاقاته الشخصية للوقوف على اسباب وقيقة الحدث.

ومن خلال ملاحظة العدد الكبير من افراد العينة الذين يعتمدون على الانترنت وعلى الاتصال الشخصي فان ذلك يظهر حاجة المتلقي الليبي للتغطية السريعة والتناول العميق للاحداث المحلية وهذا يؤشر على وجود نقص في اداء الاعلام الليبي في تناول الاحداث المحلية وتغطية الاخبار بشكل يرضي حاجة المتلقي ويواكب تطورات الاحداث.

اما الجانب الاخطر فهو ايضا قد يفسح المجال للاشاعة فمواقع النت والافراد قد يلعبون دور فعال في تناقل الاشاعات في حال غياب مصادر موثوقة ورسمية. والاشاعة تنبع من الدافع النفسي للافراد لاستطلاع الاخبار والمعلومات.بحيث ان أي نقص في اشباع الحاجة لمعرفة المستجدات على الصعيد الاقتصادي او السياسي تثير الفضول والتهيؤ عند الافراد وهو مايخلق مناخ ملائم للإشاعة."[١٨]"

وهذه الدراسة انما يمكن الاستئناس بها واعتبارها مؤشرا على ان غياب التنظيم للاعلام وحالة الازدحام التي نجمت عن غياب الجهاز المنظم للقنوات الاعلامية والمطبوعات يمكن ان يخلق كم غير فاعل وهو مايستدعي ضرورة ان يكون هناك هيكلية واضحة وتنظيم قانوني للاعلام في ليبيا بدل حالة الفراغ والتخبط.

<u>الدروس المستفادة من الواقع الليبي:</u>

وكان بامكان المجلس الوطني الانتقالي ان يفعل قانون المطبوعات ويصدر جملة من القوانين التي توكل مهام تنظيم الاعلام الى جهاز مختص يستطيع ان يشرف ويدير الاعلام ويمهد لمرحلة اخرى تخلق اعلام ليبي مستقل ومسئول. والواقع ان الحاجة للتنظيم لا تناقض مبدأ الحرية والاستقلالية وقد شهدت ليبيا نقاشات واعتراضات كثيرة ومستمرة تركزت على الحاجة لوزارة للاعلام من عدمه والوقع انه لايجب ان يفهم معنى الديمقراطية والحرية بنبذ المؤسسات ولا يعني ايضا " غل يد الدولة عن ممارسة حقها في تنظيم وممارسة الحياة العامة، فالإنسان مجبول على التمادي في كل أمر مالم توضع له ضوابط تنظم شؤون حياته، فإذا غابت هذه الضوابط ستترتب نتائج خطيرة بسبب ما يعرف بالانحراف والتعسف في استعمال الحق. وفي إطار حق التعبير فإن الغاية من

التنظيم الذي نؤيد ليست وضع القيود التي تكبله وتعيقه بل الحيلولة دون الوصول إلى حالة من الفلتان الإعلامي الذي لا طائل من ورائه حين يستخدم هذا الحق بدافع النيل من كرامة وحرية الآخرين وتحقيرهم. أو لخلق الفتن وإثارة النعرات لذا نجد الدول تتفق في ضرورة تنظيم طرق استعمال هذه الحقوق."[١٩] "

وكان بامكان المجلس الوطني الانتقالي ان يختار صيغة مناسبة تكون منطلق لتنظيم الاعلام الليبي تمهيدا لاعادة بنائه بشكل جديد." على ضوء ما نعرفه تاريخياً من وجود ثلاثة اشكال من التنظيم للاعلام:

- الشكل الاول للتنظيم هو الملكية المطلقة للدولة والاحتكار المطلق. والدولة تاقب وتشرف بشكل مباشر على المنظومة الاعلامية وليس هناك صوت اخر مسموح به الا بموافقة الدولة.
- الشكل الثاني هو الاتكار العمومي وفي هذه الحال الاعلام عمومي وليس خاص وادارة الاعلام تتمتع بدرجة مهمة من الاستقلالية وبدرجة

مناسبة من التموضع وليست تحت الادارة المباشرة للسلطة التفيذية او التشريعية.

- اما الثالث فهو الملكية الخاصة وعادة مايخضع لدرجة من التنظيم من قبل الدولة وهذه الدرجة والعلاقة بينهما ونوع التنظيم يختلف من دولة لاخرى واصبحت الان الصيغة المختلطة هي الاكثر شيوعا في العالم أي صيغة ان يكون هناك اعلام عمومي وإعلام خاص ودرجة من المنافسة."[٢٠٠]"

ولم يكن مستحيلا ان يتم النظر الى تجارب البلدان الاخرى والتي مرت بحالات تغيير سياسي شاملة وكان على المجلس الوطني الانتقالي بل حتى المؤتمر الوطني ان يضع تجربة البلدان الاشتراكية سابقا امام عينيه حيث شهدت فترة مابعد الاتحاد السوفيتي تحولات في بنية ومنظومات الدول الاشتراكية سابقا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاعلامية.

وكان امام هذه الدول في فترة التحول من سيطرة الدولة المطلقة الى الشكل الجديد الذي يسمح بدرجة من المشاركة والمنافسة والتعدديةعدد من الخيارات والبدائل. وكان ينبغي على المجلس الوطني الانتقالي ان يتبنى نفس النهج

واعداد تصور وهيكلة جديدة للاعلام الليبي وليس ترك الامر لمنطق الواقع والذي خلق حالة من الفوضى الحقيقية في الاعلام بلغت حد ان اصدر المجلس الوطني الانتقالي القرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٢ لتشكيل المجلس الاعلى للاعلام لتولى مهمة ادارة وتسيير الاعلام في ليبيا وقد تم انتخاب هذا المجلس من الوسط الاعلامي وبدون اسس قانونية تحدد شروط عضوية نقابة الاعلاميين او حصر اعضائها. وكان هناك في نفس الوقت كيان آخر ومجلس اخر للاعلام لم يتم الغائه. واستمرت حالة الفوضى حتى فبراير ٢٠١٣ تاريخ تسمية وزير للاعلام من قبل المؤتمر الوطني وكان بالامكان التحول الى صيغة مناسبة لادارة الاعلام وتنظيمه دون المرور بحالة الفوضى خاصة وان هناك تجارب عالمية مشابهة تم فيها الانتقال من مرحلة سيطرة الدولة المطلقة على الاعلام الى مرحلة القطاع الخاص او المختلط.

" عموما فان المجتمعات التي تركت النظام السلطوي الى مناخ التحول الديمقراطي امامها خيارات تحول المنظومة الاعلامية الى عدة اشكال او صيغ:

١- الابقاء على اعلام الدولة والسماح للمنافسة والقطاع الخاص بحيز مهم.

٢- خصصخة اعلام الدولة كليا او جزئيا مع السماح بالمنافسة

٣- تحويل اعلام الدولة تدريجيا ليأخذ صيغة القطاع العمومي او النموذج المستقل"[٢١]"

أي الصيغة التي تسمح للاعلام بالتموضع بشكل مناسب ومتوازن بين السلطات .

ومن خلال تجربة الدول الاشتراكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فانه من الملاحظ ان هناك دول قليلة جدا قررت إلغاء مؤسسات الاعلام السابقة باعتبار انها بات ينظر اليها على انها اداة مهمة في تشكيل الهوية الوطنية. وفي بعض الحالات تم خوصصة جزء مهم من مؤسسات الاعلام العمومية. لكن الحالات الأغلب تم السماح بتأسيس محطات راديو وتلفزيون جديدة وتحقيق درجة مناسبة من مناخ التنافس."[٢٢]"

ولان أي من الخيارات لم يتم الاخذ بها فقد شهدت الساحة الاعلامية ظهور عدد كبير من وسائل الاعلام يجهل المتلقي الليبي هويتها وهذا العدد الهائل من القنوات كان خاصا او ذو توجهات سياسية وحزبية معينة وأري أن عدم معرفة

الجمهور الليبي لهوية هذه الوسائل أدي الى خلق درجة من التخوف والحذر انعكست بشكل اساسي على الاعتماد على الاتصال الشخصي بنسبة كبيرة اضافة الى مواقع الانترنت التي تسمح بتصفح المستخدم لاكثر من موقع وعقد درجة من المقارنة بين المصادر المختلفة.

وهذا الحذر الذي يبديه المتلقي يؤثر بدون أدنى شكك في فاعلية الاعلام الليبي بشكل واضح. حيث تتوقف فاعلية أي وسيلة إعلامية على عناصر كثيرة اهمها رغبة المتلقي وإقباله على هذه الوسيلة الى جانب الإهتمام والاستيعاب ومدى مواكبة الرسالة الإعلامية لاهتمامات المتلقي وطبيعة المصدر نفسه. "٢٣"

<u>وقد ترتب على ازمة التنظيم عدة نتائج نحصرها في الاتي:</u>

<u>اولا:</u> غياب البيئة المناسبة للعمل الإعلامي ويتمثل ذلك بشكل خاص في غياب الحقوق القانونية للصحافيين والعاملين في القطاع الاعلامي وايضا فى عدم توفر الحد الادني المطلوب من التشريعات التي تكفل حق الصحفي في الحصول على المعلومات.

ثانيا: غياب التنظيم القانوني وغياب المعاييراظهر الى الوجود الاعلام الجهوي او المناطقي بدون ضوابط والذي انغمس في اكثر من مرة في تأجيج الحساسيات الجهوية بدلا من أن يعمل على تأكيد اللحمة الوطنية.

الاعلام الخاص مجهول الاجندة والتمويل وذلك ساعد في خلق درجة من الحذر لدى المواطن لانه يتعامل مع مصادر مجهولة يديرها رجال اعمال او تمولها دول اجنبية كما هو الحال في قناة ليبيا الاحرار التي تبث من قطر. وفي غياب قانون يحدد طبيعة وشروط تأسيس وسيلة اعلامية ومصادر تمويلها فان الكثير من القنوات تبقى مجهولة بالنسبة للمتلقي الليبي

ثالثا: اما بالنسبة للجمهور فان غياب التنظيم والمتابعة والرقابة خلق درجة من الشكك في هذه المصادر وبالتالي نشأ مساحة كبيرة من الاعتماد على المصادر غير الرسمية والاشاعة خاصة في الجانب الاخباري كما ان ذلك يخلق شعوراً بأن هذه القنوات لاتمثل المواطن الليبي ولا تطرح قضاياه. وهذا مايفسر وجود كم كبير لكنه غير فعال مثلا في اشباع حاجة المتلقي الليبي للاخبار كما اشرنا سابقا.كما ان هناك نتائج سلبية أخرى تنجم عن حالة التشكك او الحذر وانعدام البئية المناسبة للعمل الصحفي وهي ان المتلقي سيلجاء الى وسائله الخاصة

للبحث عن المعلومة وهو ما يعني انه قد يسمح بشكل كبير لظهور الاشاعة نتيجة غياب التغطية الإخبارية ومتابعة القضايا اليومية للمواطن.

كل هذه النواحي السلبية يقابلها ضعف في اداء الاعلام الحكومي مما يعني ان هناك حالة فراغ حقيقية خاصة في الجانب الاخباري وايضا فإن غياب التنظيم والهيكلية للاعلام الليبي يعرقل الاعلام خاصة الحكومي في اداء دوره التوعوي والتثقيفي والذي لاشك في ان ليبيا الآن بأمس الحاجة اليه. وربما من مصادفات القدر الرائعة ان مصر شهدت حراكا سياسيا وجدلا واسعا حول الدستور على شاشات الفضائيات العربية والذي افاد الشعب الليبي بلا شك والا ماستطاع الاعلام الليبي إلا بشكل محدود ان يسهم في رفع وعي المواطن الليبي.

كل هذه الاخطاء والمأخذ كان يمكن تلافيها لو انه تم اعادة تنظيم الاعلام الليبي بشكل سليم والاستفادة من تجارب الدول الاخرى..

الخلاصة:

هذه الورقة حاولت ان تسلط الضوء على التجربة الليبية والخصوصية التي يمر بها تحول المجتمع الليبي نحو الديمقراطية.. انها مرحلة حساسة ولاشك يعاني فيها الاعلام الليبي من مشكلة التنظيم والهيكلة وقد حاولنا في هذه العجالة ان نسلط الضوء على تأثير غياب التنظيم وإعادة الهيكلة للاعلام الليبي بعد ثورة فبراير ٢٠١١ في مرحلة حرجة من مراحل التاريخ في ليبيا يسعى فيها الشعب الليبي لحشد كل الطاقات والإمكانات لتخطي هذه المرحلة والوصول نحو مرحلة الديمقراطية والعدالة بسلام وقد كان تركيزنا على التجربة اللبنانية والتي يمكن ان نعتبرها متشابهة مع الظرف الليبي باعتبار ان الدولة ومؤسساتها غابت لفترة طويلة ليفرض واقع اعلامي نفسه في ظل غيابها ويمكن ان تخطو الحكومة الليبية نفس خطوات الدولة اللبنانية في هذا المجال مع الاعتراف بخصوصية كل مجتمع وتركيبته الدينية والاثنية . وقد سعت هذه الدراسة أيضاً لتحديد جوانب الفراغ في التشريعات وغياب هيكلية واضحة تتولى ادارة الاعلام في ليبيا.و سعت ايضا الى وضع نقاط عامة ونماذج يمكن الانطلاق منها في حال البدء في تنظيم الاعلام في ليبيا المرئي والمسموع بشكل خاص.

هوامش الدراسة ومراجعها:

١- (موسوعة التشريعات الثقافية والإعلامية-الجزء الاول- .مركز المعلومات والتوثيق الاعلامي طرابلس-٢٠٠٦.) ص٤٨

٢- انظر (موسوعة التشريعات الثقافية والإعلامية-الجزء الاول- .مركز المعلومات والتوثيق الاعلامي طرابلس-٢٠٠٦.)ص١٠٧

٣- Ali Omer,Ibrahim(2009) Libya and News Media: The production and reception of news media output. Unpublished Doctoral thesis, p.167 , Northumbria university

٤- (موسوعة التشريعات الثقافية والإعلامية-الجزء الثالث- .مركز المعلومات والتوثيق الاعلامي طرابلس-٢٠٠٦.).ص٢٠

٥- أنظرالموقع الرسمي للمجلس الوطني الانتقالي http://www.ntc.gov.ly

٦- الاعلام في الدول العربية رصد وتحليل- بيروت ، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة – سنة ٢٠٠٧. ص ١٩٩

٧- المرجع السابق ص٢٠١

٨- المرجع السابق ص ٢٠١

٩- النصوص القانونية التي تنظم الاعلام وحرية التعبير انظر الموقع الرسمي لمجلس النواب اللبناني على الرابط: www.lp.gov.lb

١٠- - اندرياس جرن والد وآخرون- تجارب الأعلام المرئي والمسموع في أوربا- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان- ٢٠٠٧- القاهرة ص ٣٨

١١- المرجع السابق ص ٣٩.

١٢- انظر Ali Omer(2009) مرجع سابق ص ١٧٣.

١٣- انظر - الموقع الرسمي للنايل سات. http://www.nilesat.com.eg/٢٠١٣.

١٤- إحصائية بالصحف الليبية الصادرة عن هيئة تشجيع الصحافة. احصائية غير منشورة .هيئة دعم تشيع الصحافة ٢٠١٣.

١٥- Gurevitch Michael & Blumler Jay G. (1990)political communication systems and democratic values, in Judith

Lichtenberg,(ed)Democracy and the mass media, Cambridge: Cambridge University Press p.p 25-26

16- المرجع السابق ص ٢٦

١٧- دراسة ميدانية أجراها الباحث غير منشورة حول" متابعة الوسط الطلابي للأخبار المحلية عبر وسائل الأعلام الليبية "في الفترة مابين٢١ نوفمبر الى ٨ ديسمبر ٢٠١٢.

١٨- انظر محمد منير حجاب- الشائعات وطرق مواجهتها، دار الفجر للنشر والتوزيع-القاهرة ٢٠٠٧ ص٦٤.

١٩- انظر عبدالسلام المسماري - نظرات في مشروع قانون الصحافة والمطبوعات-

http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=6662&Itemid=1

٢٠- The enabling environment for free and independent media, January center of global communication study Availableat:http://www.global.asc.upenn.edu/fileLibrary/PDFs/ENABLING_ENV. (accessed at :5 March 2013). ص٧

٢١- المرجع السابق ص ٨

٢٢- المرجع السابق ص٨

٢٣- Petty, Richard E. and John T. Cacioppo (1981), Attitudes and Persuasion: Classic and Contemporary Approaches, Dubuque, Iowa: William C. Brown Company Publishers p.85